

تقرير لجمعية المصارف حول الوضع الاقتصادي والمالي؛ تراجع الدين إلى 64.8 مليار دولار وارتفاع العجز إلى 30.9 في المئة

الموجودات/المطلوبات الإجمالية والجمعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان في نهاية نيسان 2014، إلى ما يعادل 253329 مليار ليرة (ما يوازي 168 مليار دولار) في مقابل 251005 مليارات في نهاية الشهر الذي سبق، و248468 ملياراً في نهاية العام 2013 (233825 مليار ليرة في نهاية نيسان 2013).

التسليفات

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم: في نهاية نيسان 2014 ارتفعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 64543 مليار ليرة أو ما يعادل 42815 مليار دولار في نهاية نيسان 2013. وبذلك تكون هذه التسليفات ارتفعت بنسبة 3.2 في المئة في الثلث الأول من عام 2014، في مقابل ارتفاعها بنسبة 2.3 في المئة في الثلث الأول من عام 2013.

التسليفات المصرفية للقطاع العام: بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام ما يعادل 56835 مليار ليرة، في مقابل 57333 ملياراً في نهاية الشهر الذي سبق، و56786 ملياراً في نهاية العام 2013 (48679 مليار ليرة في نهاية نيسان 2013). وبذلك تكون هذه التسليفات ارتفعت بنسبة 0.1 في المئة في الثلث الأول من عام 2014 في مقابل ارتفاعها بنسبة 3.7 في المئة في الفترة ذاتها من عام 2013.

5752 مليار ليرة إلى 6000 مليار، أي بمقدار 248 ملياراً وبنسبة 4.3 في المئة، والنفقات الأولية من خارج خدمة الدين العام من 14329 مليار ليرة إلى 14563 ملياراً، أي بقيمة 234 مليار ليرة وبنسبة 1.6 في المئة، علماً أن التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان انخفضت بنحو 353 مليار ليرة لتبلغ 3056 ملياراً في عام 2013.

وبذلك يكون العجز العام ارتفع من 5917 مليار ليرة في العام 2012 إلى 6362 ملياراً في عام 2013، وارتفعت نسبتته من 29.5 في المئة من المدفوعات الإجمالية إلى 30.9 في المئة في العامين المذكورين.

كما حقق الرصيد الأولي عجزاً بقيمة 361 مليار ليرة في عام 2013، في مقابل عجز أدنى بمقدار 166 ملياراً في عام 2012. الدين العام: في نهاية نيسان 2014 بلغ الدين الإجمالي 97701 مليار ليرة (ما يوازي 64.8 مليار دولار) في مقابل 98144 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و95696 ملياراً في نهاية العام 2013 وهكذا يكون قد تراجع بقيمة 443 مليار ليرة في شهر واحد في حين ارتفع بقيمة 2005 مليارات في الثلث الأول من العام 2014 (في مقابل ارتفاع 2169 مليار ليرة في الثلث الأول من العام 2013 مع التذكير بأن مصرف لبنان استبدل في نيسان 2013 سندات خزينة باليرة بقيمة 1.1 مليار دولار من محفظته باليرة إلى العملات الأجنبية، كما أن وزارة المال أصدرت في الشهر ذاته سندات يورو بوندز بقيمة ذاتها).

القطاع المصرفي

ووفق نشرة جمعية المصارف، ارتفعت

تراجعت قيمة الواردات السلعية إلى 1641 مليون دولار في مقابل 1791 مليوناً في الشهر الذي سبق و1849 مليوناً في نيسان 2013، وبذلك تكون الواردات السلعية قد تراجعت بنسبة 4.4 في المئة في الثلث الأول من العام 2014 مقارنة بالثلث الأول من العام 2013، في حين سجلت الكميات المستوردة ارتفاعاً بنسبة 3.0 في المئة.

حركة التصدير: وبلغت قيمة الصادرات السلعية 300 مليون دولار في مقابل 275 مليوناً في الشهر الذي سبق و409 ملايين في نيسان 2013. وبذلك تكون الصادرات السلعية سجلت تراجعاً بنسبة 33.0 في المئة في الثلث الأول من عام 2014 مقارنة بالفترة ذاتها من العام الذي سبق.

المالية العامة

في كانون الأول 2013، بلغ العجز العام الإجمالي 359 مليار ليرة في مقابل عجز أعلى بـ 699 ملياراً في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 665 مليار ليرة في كانون الأول 2012). وتبين أرقام المالية العامة عند مقارنتها في العامين 2012 و2013 والمعطيات الآتية: ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة في شكل بسيط من 14164 مليار ليرة إلى 14201 ملياراً، أي بمقدار 37 ملياراً وبنسبة 0.3 في المئة، وارتفعت مقبوضات الخزينة بقيمة 125 مليار ليرة في مقابل انخفاض إيرادات الموازنة بمقدار 88 ملياراً.

في كانون الأول 2014، بلغ العجز العام الإجمالي 359 مليار ليرة في مقابل عجز أعلى بـ 699 ملياراً في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 665 مليار ليرة في كانون الأول 2012). وتبين أرقام المالية العامة عند مقارنتها في العامين 2012 و2013 والمعطيات الآتية: ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة في شكل بسيط من 14164 مليار ليرة إلى 14201 ملياراً، أي بمقدار 37 ملياراً وبنسبة 0.3 في المئة، وارتفعت مقبوضات الخزينة بقيمة 125 مليار ليرة في مقابل انخفاض إيرادات الموازنة بمقدار 88 ملياراً.

تباينت المؤشرات الاقتصادية في الثلث الأول من عام 2014، في تطورها قياساً على الفترة ذاتها من عام 2013، مع ارتفاع بعضها وتراجع بعضها الآخر.

ووفق النشرة الشهرية الصادرة عن جمعية المصارف حول الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي في نيسان 2014، حقق ميزان المدفوعات فائضاً قدره 256 مليون دولار في مقابل عجز بقيمة 18 مليوناً في الثلث الأول من عام 2013، وواصلت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية ارتفاعها لتصل إلى 33.7 مليار دولار في نهاية نيسان 2014. وجاء معدل نمو النشاط المصرفي المعبر عنه بإجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية والبالغ نحو 2 في المئة، قريباً مما كان عليه في الثلث الأول من العام 2013 (2.1 في المئة). كما بقيت معدلات الفائدة على سندات الخزينة مستقرة في الثلث الأول من عام 2014، ولم تسجل معدلات الفائدة المصرفية سوى تحركات محدودة صعوداً أو نزولاً.

مع الإشارة إلى أن وزارة المال نجحت في نيسان 2014 في إصدار سندات يورو بوندز بقيمة 1.4 مليار دولار بهدف إعادة تمويل السندات التي تستحق في عام 2014.

الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاسة: في نيسان 2014، تراجعت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاسة إلى ما يعادل 5992 مليون دولار في مقابل 6191 مليوناً في الشهر الذي سبق و6327 مليوناً في نيسان 2013.

حركة الاستيراد: في نيسان 2014،

مصرف لبنان أطلق «السطح الأخضر» سلامة؛ نسعى إلى استحداث برامج تمويل تساهم في تطوير قطاع البيئة



خلال إطلاق السطح الأخضر في المركز الرئيسي لمصرف لبنان

وأكد سلامة أنّ مصرف لبنان «سيواصل جهوده الرامية إلى تعزيز البيئة والقطاع البيئي، لا سيما من خلال استحداث تقنيات هندسة مالية ملائمة».

بيان

ولفت المصرف المركزي في بيان إثر الإطلاق إلى أنّه «مشروع ريادي في لبنان والمنطقة ونأمل بأن يشجع ويعتمد من قبل القطاعين العام والخاص»، وأوضح البيان أنّ «مبادرة السطح الأخضر النموذجية حصلت على تمويل من مصرف لبنان وبرنامجه الأمم المتحدة الإنمائي، علماً أنّ الحكومة الإسبانية هي التي مولت مساهمة الـ UNDP عبر صندوق إعمار لبنان الداعم لمشروع سيدرو. وقد قامت شركة محلية بتصميم السطح الأخضر بمساعدة خبراء دوليين».

وقد تمّ تجهيز المقر بسطح أخضر مساحته 834 متراً مربعاً، وهو سطح مزروع بالنبات لتجمل المبنى وتعزيز أداء الطاقة، مما يزيد حصة المساحات الخضراء. ويعتبر السطح الأخضر عازلاً يتيح تخفيض استهلاك الطاقة بنسبة 10 في المئة، بفضل عدد الطبقات التي تكونه (التربة والنباتات والمواد). فهو يمتص الحرارة ويخفف التآكل من الحاجة إلى المكيفات في الطابق الواقع مباشرة تحت السطح، وحتى في الطوابق السفلى ولو بدرجة أقل. أما من الناحية البيئية، فالسطح الأخضر يخفف من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO2) من خلال الحد من استعمال المكيفات.

وتضم مكونات السطح الأخضر الخث والرمل والحصى والإطارات المطاطية القديمة والصفوي الصخري والبرليت أو الفيرموكوليت الخاضعة لمراقبة أجهزة تحسس موصولة بغرفة تحكم لقياس مستوى المياه والمواد المغذية. وتشمل المرحلة الأولى من المشروع غطاءً أخفياً مؤلفاً من نباتات محلية متنوعة الكسوة والأحجام ومواسم الإزهار، في حين تركز المرحلة الثانية على الشكل العمودي عبر زرع ثلاث أشجار زيتون أوروبية. وقد تمّ اختيار النباتات وفقاً لمواسم ازدهارها ليبيئ السطح مزهراً على الدوام.

أشار حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إلى «سعي المصرف المركزي لاستحداث برامج تمويل من شأنها أن تساهم في تطوير قطاع البيئة في لبنان».

وخلال إطلاق مصرف لبنان في مركزه الرئيسي في الحمراء «السطح الأخضر» Green Roof بالتعاون مع مشروع سيدرو التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي CEDRO-UNDP، قال سلامة: «لقد اعتمدنا مقاربة اقتصادية باعتبار أنّ قطاع البيئة يساعد في خلق الوظائف وفرص العمل ويمثل مصدر ثروة للبلاد، إذ أنه قد يشكّل 2-3 في المئة من إجمالي الناتج المحلي».

ولفت إلى أنّ هذا القطاع «يؤثر في شكل غير مباشر على مختلف القطاعات الاقتصادية، لا سيما السياحة»، موضحاً أنّ القرى اللبنانية «تعاني حالياً من قلة النشاطات. لذا، إن إنشاء مساحات خضراء سيحتمل البيئة ويسمح لقراءنا مجدداً بجذب السياح وتأمين فرص عمل جديدة للحد من الهجرة الريفية». وقال: «علينا أيضاً الاستفادة من البحر، فوضعه الحالي، لسوء الحظ، لا يشجع العديد من النشاطات السياحية، ولنهدم أيضاً بالجبل اللبناني الذي يزيد من جمال بلدنا والذي تستلزم المحافظة عليه جهوداً مشتركة».

وأكد سلامة أنّ مصرف لبنان «يشجع المصارف على منح قروض لآية مشاريع صديقة للبيئة، مثل تشييد الأبنية المطابقة للمعايير البيئية»، مشيراً إلى أنّ «اهتمام المصارف بهذا الشق البيئي، زاد كما يتبين من طلبات القروض المرسلة إلى البنك المركزي بخصوص مشاريع صديقة للبيئة، لا سيما في قطاع البناء، والتي تجاوز مجموعها المئة مليون دولار».

ورأى أنّ «الاستخدام الفعّال للطاقة أمر حيوي بالنسبة إلى لبنان، وننكلم اليوم عن الإمكانيات والتغطية والمغازية، علماً أنّ تنفيذ هذه المشاريع يتطلب وقتاً طويلاً. إضافة إلى تغذية احتياجات لبنان الحالية التي تتطلب استيراد الطاقة بمبلغ 6 مليارات دولار سنوياً. فإن استطعنا توفير 10-20 في المئة من هذا المبلغ، سيتحسن ميزان المدفوعات بنسبة ملحوظة كما يساهم التطور البيئي في خفض الفاتورة الصحية».

لجنة المال تفشل مجدداً في الاتفاق على فتح اعتماد إضافي للرواتب

مجدداً، لم تنجح لجنة المال والموازنة النيابية في التوافق على الحسابات المالية على قاعدة الضرورة لفتح اعتماد إضافي لتغطية رواتب القطاع العام وذلك في جلسة عقدتها عند العاشرة والنصف قبل ظهر أمس في المجلس النيابي، برئاسة النائب إبراهيم كنعان، وحضور وزير المال علي حسن خليل ومقرّر اللجنة النائب ياسين جابر، والمدير العام لوزارة المالية آلان بيغاني، إضافة إلى النواب أعضاء اللجنة.

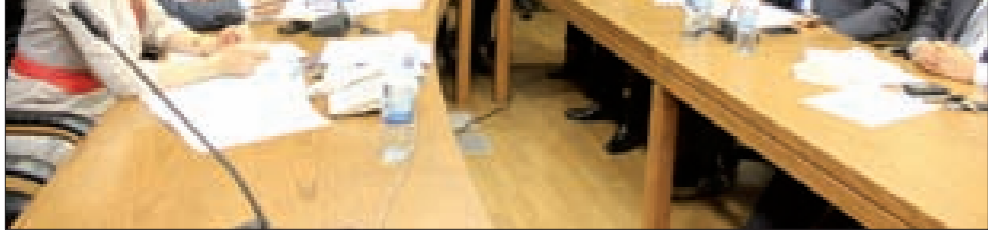
ولفت كنعان إلى أنّ الجلسة «خصّصت لدرس مشروع قانون يتضمّن طلب اعتماد إضافي محال من الحكومة ويتعلّق بتغطية سلفات خزينة للعام 2012 وأيضاً لتغطية فوائد قروض وسندات خزينة للعام 2012، وهذا المشروع هو مشروع تقني ويعرف اليوم أنّ لا موزانته في البلد، وآخر موازنة أقرت في عام 2005، وقد تمّ إقرار اعتماد إضافي كما تعرفون جميعاً في عام 2011 وكان يتنصّ هذا الاعتماد في حينه 20 في المئة لتغطية كلفة الرتب والرواتب وكلفة مصاريف الدولة اللبنانية، وبنسبة العشرين في المئة هي 2528 مليار ليرة التي أحييت اليوم (أمس) إلى المجلس النيابي».

وأضاف: «حاولنا في هذه الجلسة أن نصل إلى نتيجة ولكن تبين لنا أنّ هناك بعض الزملاء، وكما في الجلسات السابقة، اعترضوا مطالبين بتسويات شاملة وكاملة لتشمل السنوات الماضية وربطها بالمراسم التي رفضها المجلس على اعتبار أنّ الحكومة ما تكن ميثاقية».

وقال كنعان: «بعد الاعتراض الذي صدر عن بعض الزملاء في كتلة المستقبل الذين يتمسكون بطلب إجراء تسوية كاملة وشاملة على الكثير من المسائل التي لا علاقة لها بهذا المشروع، أرحنا البت بهذا المشروع إلى جلسة الخميس، وسيطرح هذا المشروع مجدداً على الزملاء وسيكون هناك محاولة لحسمه سلباً أم إيجاباً».

جدول إضافي

وقد وزع كنعان جدول أعمال إضافياً على جدول جلسة الغد وجاء فيه المشروع التاليان: مشروع القانون الوارد في المرسوم الرقم 12061 الرامي إلى فتح اعتماد إضافي لتغطية العجز في الرواتب والأجور وملحقها ومشاعش التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومشروع القانون الوارد في المرسوم رقم 12062 الرامي إلى فتح اعتماد إضافي لتغطية العجز في الرواتب والأجور وملحقها للإدارات ذات الموازنات الملحقه.



لجنة المال مجتمعاً برئاسة كنعان (تتوز)

«المالكين» أبدت ارتياحها لإعادة نشر القانون ودامرجي يعتبر أنّ الحوار هو الحل

عقد رئيس لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين وجيه دامرجي اجتماعاً في مكتبه أمس، بحضور ممثلي المناطق ومحامي الدفاع للبحث في التحركات المستقبلية للجان.

ولفت دامرجي إلى أنّ «الاجتماعات ستبقى مفتوحة ومستمرة للتواصل مع النواب، في شأن إعادة صياغة قانون عادل ومنصف، لأن القانون القديم الذي تمّ الطعن به يؤدي إلى حرمان العشرات من العائلات من حق السكن، الذي هو حق مقدس وكرسه الدستور»، وقال: «إننا ملء الثقة بالنواب، ونعول على حكمتهم، كي ترضي هذه القضية الطرفيين».

ودعا دامرجي كل المستأجرين إلى «رفض من يحاول استغلالهم، ومن يدعي أنّه يمثلهم، في إلقاء الاتهامات على تحركاتهم، واجتماعاتهم التي تقوم بها للجان المناطق»، معتبراً أنّ «التواصل والحوار مع نقابة المالكين، هو الباب الحقيقي للوصول إلى حل يرضي الطرفين».

وأبدت نقابة مالكي العقارات والأبنية المؤجرة في اجتماع حضره خبراء في الاجتماع والقانون والاقتصاد، ارتياحها لإعادة نشر القانون الجديد للإجراءات في الجريدة الرسمية وفق الأصول بعد تصحيح الخطأ الإداري والإجرائي في تاريخ النشر وبما يتسجم مع القرار الأخير الصادر عن المجلس الدستوري حول القانون».

وأكدت النقابة في بيان أنّ «خبراء دستوريين أفادوا بضرورة نشره مجدداً في الجريدة الرسمية كما حصل الأسبوع الماضي، لأن مهلة الشهر المطعنة إلى رئيس الجمهورية لدرس القانون انتهت قبل حصول النشر الأول بعدما تمّ تحويله للنشر من قبل دوائر رئاسة الجمهورية، وبعدهما أحجم الرئيس عن الاعتراض في نص المراجعة الدستورية التي تقدم بها أمام المجلس الدستوري على خطوة النشر في غير تاريخه».

حكيم: نحاول فرض رقابة مشددة خلال رمضان لمنع أي ارتفاع غير مبرر في الأسعار



حكيم مجتمعاً إلى وفد نقابة الصناعات الغذائية (الأتي ونهرا)

أشار وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم إلى أنه وفي كل عام في شهر رمضان، هناك ارتفاع في أسعار المواد الغذائية وعلى رأسها اللحوم والخضار والفواكه والحلويات. وهذا الارتفاع منه ما يأتي من قبل المنتجين ومنه ما يأتي من قبل التجار».

ولفت في تصريح أمس، إلى أنه دعا إلى اجتماع داخلي في وزارة الاقتصاد قبل شهر رمضان، ضمّ المدير العام وعدداً من المسؤولين ومطالب «برقابة مشددة خلال الشهر لمنع أي ارتفاع غير مبرر في الأسعار». وقال: «قد صدرت مذكرة داخلية من الوزارة إلى مديرية حماية المستهلك والمصالح الإقليمية في كل المناطق اللبنانية، من أجل تفعيل الرقابة المشددة في تطبيقها بهدف منع أي محاولة للتلاعب بالأسعار وبخاصة من قبل التجار خلال شهر رمضان بسبب زيادة الطلب على بعض السلع لا سيما الغذائية منها».

وأكد حكيم «أنّ المؤشرات الداخلية للوزارة تشير إلى أنّ الأسعار في شهر رمضان على حالها، وذلك في مقارفة كان يحدث عكسها كل عام». وقال: «هذا طبعاً لا يعني فقط مراقبة الأسعار وإنما أيضاً مراقبة جودة السلع المعروضة وصلابيتها معنا لأي إمكانية في عرض سلع ومواد لا تتمتع بالجودة أو الصلاحية المطلوبة نتيجة زيادة الطلب على هذه السلع خلال شهر رمضان. من هذا المنطلق وعلي رغم الأوضاع الأمنية الحالية، فإن الوزارة تسعى بكل ما تملك من قدرات إلى أن يكون شهر رمضان هذا العام مختلفاً عن سابقه من ناحية تطبيق القانون».

وأشار إلى أنّ الوزارة وضعت بصرف المواطنين خطاً ساخناً (هو 1739 وكذلك إمكانية تقديم الشكاوى على الموقع الإلكتروني للوزارة، إضافة إلى التطبيق الإلكتروني Consumer Protection Lebanon على الهاتف الخليوي لخدمة حماية المستهلك في لبنان. ومن خلال كل موضوع على حدة».

هذا الموضوع يمكن أي مواطن أن يبلغ عن أي مخالفة إن كان شاهداً عليها، وأجهزة الوزارة على السمع للتدخل فور التبليغ».

أوضاع الصناعات الغذائية

وكان حكيم قد استقبل وفد الصناعات الغذائية في لبنان برئاسة منير البساط، وبحث معه في أوضاع الصناعات الغذائية والصعوبات التي تواجهها. ولفقت البساط إلى أنه بحث مع حكيم «في أربع نقاط أساسية هي موضوع برنامج التعاون مع وزارة الاقتصاد في برنامج الجودة «كواليب» الذي يوفر مساعدة تقنية للصناعات للحصول على شهادة الأيزو»، إضافة إلى «حماية المستهلك والعلاقات مع أقسام ودوائر وزارة الاقتصاد والتجارة»، وقال: «انتقنا أن نعد ورقة عمل مع الوزارة وتسمية ممثلين من النقابة للتعاطي في كل موضوع على حدة».

نشاطات اقتصادية



حرب ووفد نقابة صيدلة لبنان

● وجه وزير المال علي حسن خليل كتاباً إلى المدير العام لإدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية ناصيف سقاوي، هنأه فيه على جهوده في الحفاظ على عائدات الخزينة. وشوّه خليل في كتابه بالجهود التي يبذلها سقاوي «في سبيل الحفاظ على عائدات الخزينة وضمان مصلحة الدولة، وذلك بعد اطلاعا على ما حققته الإدارة وعلى رأسها المدير العام ناصيف سقاوي في الأونة الأخيرة في موضوع العلاقة التي أرسيتها مع شركات التبغ وبخاصة الآليات التي اعتمدها لمعالجة موضوع التهريب مع شركة إمبريال توباكو».

كما نوّه بجهود فريق العمل «في تحسين جودة العمل ورفع مستوى الأداء من خلال المشاريع الأخيرة».

● عرض وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعتر في مكتبه مع عدد من النواب الأوضاع العامة وشؤونها خدمية وإئتمانية.

تمّ اطلاع من نقابات مالكي الشاحنات العمومية ومخلصي البضائع والوكلاء البحريين والترانزيت الدولي في حضور رئيس مجلس مرفأ بيروت حسن قريطم،

«على أوضاع المرفأ وأعمال النقابات والمطالب في ظل الظروف التي تمرّ بها المنطقة».

● استقبل وزير الاتصالات بطرس حرب نقيب الصيدلة ربيع حسونة على رأس وفد من نقابة صيدلة لبنان ويبحث معه في شؤون مهنة الصيدلة وما تتعرض له من تعديات تؤثر بصورة مباشرة على مستوى الخدمة الصحية التي يقدمها الصيدلة للمرضى.

وشرح الوفد بالتفصيل التحديات التي يواجهها الجسم الصيدلي،

كما شكر الوفد للوزير تفهمه ودعمه لرسالة الصيدلة القيّمة والجهود التي يقوم بها الصيدلة في هذه الظروف.

● التقى المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محمد كركي نقيب الأطباء في بيروت ماجد بستاني وأمين سرّ النقابة ماجد بزيك.

وتمّ البحث في علاقة الأطباء مع صندوق الضمان وكيفية تطويرها وتعزيزها لما فيه من مصلحة مشتركة للطرفين.

مواعيد



● يستقبل وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم عند الحادية عشرة قبل ظهر اليوم، سفيرة سويسرا في لبنان روس فلنت.

● يستقبل وزير الصحة وائل أبو فاعور عند الساعة التاسعة من صباح اليوم نقيب الصيدلة ربيع حسونة، ويلتقي عند التاسعة والنصف رئيس لجنة المال والموازنة النائب إبراهيم كنعان.

كما يستقبل عند العاشرة وزير العمل سجعان قزي. ويعقد الوزير أبو فاعور عند الحادية عشرة من قبل الظهر مؤتمراً صحافياً حول «آلية جديدة لتدقيق فواتير المستشفيات»، ثمّ يتسلم سيارات تقدمها منظمة الصحة العالمية، كهدية إلى وزارة الصحة.

● تجري نقابة مستخدمي وعمال شركات السيارات والميكانيك والصلب والحديد، ونقابة مستخدمي وعمال قطع السيارات والعدّة والمعدات انتخابات تكميلية لستة أعضاء في الحادية عشرة قبل ظهر اليوم في مقرّ الاتحاد العمالي العام. وفي حال عدم اكتمال النصاب تعقد جلسة ثانية في 23 من الجاري في المكان والتوقيت ذاتهما.